الأمم المتحدة
E/C.19/2025/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 February 2025
Arabic
Original: Spanish

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الدورة الرابعة والعشرون

نيويورك، 21 نيسان/أبريل – 2 أيار/مايو 2025

البند 5 (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

حوار مواضيعي بشأن تمويل عمل الشعوب الأصلية ومشاركتها على نطاق النظام المتعدد الأطراف والإقليمي

الهيكل المالي الدولي وحقوق الشعوب الأصلية**

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

عيّن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في دورته الثالثة والعشرين، داريو خوسيه ميخيا مونتالفو، العضو في المنتدى، لإجراء دراسة عن إصلاحات المؤسسات المالية العالمية وحقوق الشعوب الأصلية وتقديمها إلى المنتدى في دورته الرابعة والعشرين. وتهدف الدراسة إلى تيسير النقاش والعمل لصالح الشعوب الأصلية في إطار إصلاح الهيكل المالي الدولي، ومن ثم زيادة تعزيز الإدماج والعدل في عملية صنع القرار على الصعيد العالمي، وتقدير مساهماتها في التغلب على مختلف الأزمات الكوكبية، والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

* E/C.19/2025/1.

** يقدر بامتنان الدعم الذي قدمه سيرجيو شابارو هيرنانديز، المنسق الدولي في مركز دراسات القانون والعدالة والمجتمع (ديجستيسيا).

040325 200225 25-01754 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دراسة عن إصلاحات المؤسسات المالية العالمية وحقوق الشعوب الأصلية

أولا – مقدمة

1 – يمثل الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وإعمالها بشكل كامل في الهيكل المالي الدولي فرصة للمساهمة في استقرار الاقتصاد الكلي والعدالة والأمن والسلام.

2 – إن التحديات التي تواجهها البشرية نتيجة تسارع دورات المناخ الطبيعية، بما له من آثار مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والأمن والسلام على الصعيد العالمي، تؤثر أيضا على الشعوب الأصلية، وغالبا ما تؤثر على هذه الشعوب بشكل غير متناسب، رغم أنها هي الأقل مساهمة في تدهور البيئة والتلوث والنزاعات الجيوسياسية أو الوطنية.

3 – ولا تواجه الشعوب الأصلية الآثار والتأثيرات المباشرة لتسارع دورات المناخ الطبيعية فحسب، بل أيضا تحديات ناجمة عن مختلف التدابير التي اتفقت عليها الدول والمؤسسات الدولية لمعالجة أزمة المناخ والبيئة. ويرجع ذلك إلى أن المناقشات الاقتصادية في المحافل الدولية أبعدتها عن حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الشعوب الأصلية بشكل خاص، متجاهلة بالتالي الطبيعة المتكاملة والمترابطة للمجتمعات.

4 – وتدل زيادة القضايا المتعلقة بالمناخ على الحاجة إلى تحويل مفهوم القيمة والقدرة في العمليات المالية على مختلف المستويات، ولا سيما في المناقشات المتعلقة بإصلاح الهيكل المالي الدولي، بغية ضمان اتباع نهج شامل يراعي تنوع الرؤى للاقتصاد، إضافة إلى النهج المتمحور حول الإنسان الذي يوجه المؤسسات الاقتصادية الدولية في الوقت الحاضر. وليست لدى الشعوب الأصلية القدرة والرغبة في المساهمة من خلال مشاركة خبراتها ومعارفها ومقترحاتها وإجراءاتها فحسب، بل لها الحق في أن تراعى على هذا الصعيد.

5 – ولأغراض هذه الدراسة، يقصد بالهيكل المالي الدولي المؤسسات والقواعد والمعايير والممارسات التي تنظم العلاقات النقدية والمالية بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة في مختلف البلدان.

6 – وتهدف الدراسة إلى توفير معلومات لتيسير النقاش والعمل لصالح الشعوب الأصلية في إطار إصلاح الهيكل المالي الدولي، بغية زيادة تعزيز الإدماج والعدل في عمليات صنع القرار على الصعيد العالمي، وتقدير مساهماتها والاعتراف بها في معالجة أزمات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وغيرها من الأزمات الكوكبية، وتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

7 – ويحاجج في هذا الدراسة بأن هناك أوجه قصور هيكلية في العلاقة بين الهيكل المالي الدولي وحقوق الشعوب الأصلية. ويسلط فيها الضوء على الآثار السلبية المرتبطة بها. وتتضمن أيضا دراسة للتحديات في مختلف القطاعات وتقدم توصيات محددة. وتمثل هذه الدراسة دعوة للحكومات والمؤسسات المالية والمجتمع الدولي للعمل، اعترافًا بأن احترام حقوق الشعوب الأصلية أمر أساسي لبناء مستقبل منصف ومستدام. وتساهم الدراسة أيضًا في الدعوة إلى عقد اجتماعي دولي جديد مع الشعوب الأصلية.

ثانيا – السياق

8 – كان لمصطلح "اقتصاد" في الأصل ما يعادله في الثقافات المختلفة. ويعود هذا المصطلح إلى اللغة الإغريقية، ثم ورد في اللغة اللاتينية، ويشير إلى تدبير شؤون المنزل، وهذا المفهوم لا يُقصد به مكان

إقامة أو مسكن العائلة فحسب، بل التعايش بشكل عام. وبالتالي، فإن الاقتصاد والطبيعة ليسا متعارضين أو منفصلين في أصلها.

9 - لقد تناقلت الشعوب الأصلية معارفها وقدراتها من جيل إلى جيل، واستند ذلك إلى حد كبير على وجود علاقة وثيقة لا تنفصم بين الشؤون المجتمعية والإنسانية والعناصر والكائنات في الطبيعة. وترى معظم الشعوب الأصلية أن البحث عن التوازن والانسجام مع الأرض أو أمنا الأرض ركيزة أساسية في عملياتها التدبيرية. وبعبارة أخرى، فقد استمرت في إعطاء الأولوية للتدبير الفعال لموطنها، الذي يقصد به الطبيعة والأرض والأسرة، والذي هو أساس تعايشها في الحاضر والمستقبل. لقد رعت الشعوب الأصلية وأرست مفاهيم خاصة بها عن الاقتصاد، وكونت تراثا مكّنها من مواجهة مختلف التحديات عبر التاريخ.

10 - وللشعوب الأصلية نموذجها الاقتصادي الخاص بها، الذي يهدف إلى الحفاظ على الانسجام والتوازن مع الطبيعة ويتمحور حول أهمية الطبيعة والتنوع البيولوجي والموارد الحيوية الأخرى لاستمرار الحياة على الأرض. إن الممارسات الاقتصادية التي طورتها الشعوب الأصلية مستمدة من رؤاها للعالم ونظمها القيمية والمعرفية وتجاربها التاريخية، وبالتالي فهي جزء من ثقافاتها وأنماط حكمها. وفي السنوات الأخيرة، أعدت الشعوب الأصلية وثائق مكتوبة ومواد سمعية بصرية تضع تصورات لهذه الممارسات.

11 - وتشكل عناصر *العيش الكريم* المجتمعي، وأساليب الحياة، والخطط الشاملة لاستخدام الأراضي وغيرها من المفاهيم نموذج التنمية الاقتصادية للشعوب الأصلية، التي تشترك في عدد من الخصائص، بما في ذلك العلاقة التي لا تنفصم مع الأرض أو أمنا الأرض، والهوية الجماعية الشاملة، بما في ذلك التعليم، والعمارة، والصحة، والتنوع البيولوجي، واللغة، والتنظيم الأسري والمجتمعي، إضافة إلى القضايا المتعلقة بالعدالة، والحكم الذاتي، وأشكال المشاركة والتمثيل السياسيين، بما في ذلك حقها في تقرير المصير، والقضايا المتعلقة بفهمها للأرض وحقوقها في الملكية وغيرها من الحقوق الإقليمية في سياق معايير الدولة.

12 - لقد ابتعد نموذج اقتصاد السوق، ومؤخرا النموذج الاقتصادي الرأسمالي، عن المفهوم الأصلي للاقتصاد في المجتمع الغربي، الأمر الذي أدى إلى فصل ثقافة الإنسان وشؤونه عن الطبيعة والأرض والمشاعات، ما أدى بدوره إلى نشوء الأزمة الحالية.

13 - وتعني العودة إلى أصل الاقتصاد استعادة قيمة الطبيعة والاعتراف بالقدرات التي حافظت عليها المجتمعات والشعوب الأصلية وطورتها من أجل الارتباط بالطبيعة. ومن هذا المنظور، فإن الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وتوجيه تدابير لإعمال تلك الحقوق، إضافة إلى ضمان حضور الشعوب الأصلية في المناقشات الدولية، هو تغيير ينطوي على إمكانات هائلة للمساهمة بحلول للتحديات العالمية الحالية.

14 - ويُتوقع أن يؤدي الهيكل المالي الدولي دورا محوريا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي العالمي. ومع ذلك، فإن تصميمه وعمله يتعارضان في كثير من الأحيان مع حقوق الشعوب الأصلية، على نحو ما اعترف به في صكوك دولية، بما في ذلك في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169.

15 - وبالتالي، هناك فجوة بين حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما حقها في تقرير المصير الاقتصادي، والنظريات الاقتصادية التي توجه العديد من المعايير والإجراءات التي تتبعها مؤسسات الهيكل المالي الدولي، والتي تركز على تعبئة الموارد وربحية الاستثمارات الرأسمالية للجهات الفاعلة الخارجية. وغالبا

ما تكون القضـــية المحورية هي منع مخاطر حقوق الإنســـان أو معالجتها أو إدارتها وعلاقتها بالمشـــاريع الاستثمارية المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية في الأقاليم التي تقطنها الشعوب الأصلية.

16 - والنتيجة هي أن الشعوب الأصلية تعاني بشكل غير متناسب من الآثار الضارة؛ فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الشـعوب الأصـلية تمثل 6,2 في المائة من سكان العالم، فإنها تأثرت بما يقرب من نصـف النزاعات الاجتماعية والبيئية المتعلقة بمختلف قطاعات صناعات الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري[1].

17 - وفي ميثاق المسـتقبل، أقرت الدول الأعضـاء بأن إصـلاح الهيكل المالي الدولي خطوة ضـرورية وهامة نحو بناء الثقة في النظام المتعدد الأطراف، والتزمت بتسـريع إصـلاح الهيكل المالي الدولي من أجل تعبئة تمويل إضافي لأهداف التنمية المستدامة، ومواجهة التحدي الملح المتمثل في تغير المناخ، والاستجابة لاحتياجات البلدان النامية، وتوجيه التمويل إلى من هم في أمس الحاجة إليه، من بين أهداف أخرى[2].

18 - وعلى الرغم من تعرض الشـعوب الأصـلية باسـتمرار للاضـطهاد والتقويض والحرمان من الحقوق، فإنها تحمي حوالي 80 في المائة من التنوع البيولوجي المتبقي على الأرض وترعى أكثر من 25 في المائة من بالوعات الكربون في العالم[3]. وما فتئت تضـــطلع بهذا الدور منذ زمن بعيد، على الرغم من أنها تتلقى دعما قليلا من خلال التدفقات المالية الدولية ويتم تجاهلها إلى حد كبير في عمل المؤســـســـات المالية الدولية[4]. وغالبا ما يتم إيصـال التمويل الدولي الموجه للشـعوب الأصـلية عبر منظمات وسـيطة، بطريقة تنتقص من مركزها الخاص والفريد المعترف به بموجب القانون الدولي، مما يزيد من خطر عدم تحويل التمويل مباشرة ومن خطر حدوث هوة بين إدارة التمويل وأصحاب المصلحة المحليين المشاركين في العمل الفعلي وبين المساهمات المبلغ عنها نيابة عن الشعوب الأصلية لتبرير هذا التمويل.

19 - ويعاني النموذج الحالي لتمويل التنمية، والهيكل المالي الدولي بشـــكل عام، من ثغرات كبيرة من حيث الإدماج الفعال للمعايير المنصـــوص عليها في القانون الدولي لحماية حقوق الشـــعوب الأصـــلية. ففيما يتعلق بالتمويل الأخضر، على سبيل المثال، أشار المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية إلى أن النموذج الذي يركز على أســـواق الكربون، بما في ذلك الحلول القائمة على الطبيعة وتدابير الحفظ الصـــارمة التي تنفذها المنظمات غير الحكومية، لا يفي بالغرض المنشـــود في ظل عالم متغير ولا يدعم الدعوة إلى تقرير الشعوب الأصلية لمصيرها[5].

20 - وبالتالي، من الضـــروري تجاوز النهج الوقائي والعلاجي الذي يركز على المخاطر التي تمثلها المشاريع الاستثمارية الخارجية على حقوق الشعوب الأصلية في أقاليمها، واعتماد نهج يعترف بقدرة الشعوب الأصـلية على تحديد تنميتها الخاصـة. وسـيمكّن هذا النهج الشـعوب الأصـلية من المسـاهمة في حل حالة

(1) Leah Temper and others, “Movements shaping climate futures: A systematic mapping of protests against fossil fuel and low-carbon energy projects”, *Environmental Research Letters*, 15 (12), 23 November 2020.

(2) قرار الجمعية العامة 1/79، الفقرات 75-80.

(3) World Bank, Indigenous Peoples’ Resilience Framework, Executive summary (Washington, D.C., 8 August 2024).

(4) E/C.19/2024/7.

(5) المرجع نفسه، الفقرة 55.

الطوارئ المناخية وغيرها من التحديات العالمية التي تواجه البشرية. وهناك حاجة ملحة لأن يؤخذ هذا النهج في الاعتبار في المناقشات المختلفة الجارية حاليا بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي.

ثالثا - أوجه القصور الهيكلية

ألف - نظرية القيمة والقدرة

21 - في حين أن نظرية القيمة بالنسبة لمؤسسات الهيكل المالي الدولي تعطي الأولوية لرأس المال المالي، الذي على أساسه يمكن أن يسند سعر نقدي للموارد والسلع الأخرى، فإن مفهوم القيمة بالنسبة للشعوب الأصلية يتمحور حول الأرض أو أمنا الأرض، بما في ذلك الجوانب الروحية والمعارف المرتبطة بحمايتها وبالرعاية المتبادلة.

22 - واستنادا إلى نظرية القيمة التي تتمحور حول رأس المال المالي، تم تكوين مفهوم القدرة، الذي يُفهم على أنه المعرفة والقدرة على إدارة الموارد المالية وفقًا للقواعد والإجراءات الموضوعة من حيث الكفاءة والفعالية والربحية والاستدامة وغيرها من المعايير. غير أنه، استنادا إلى القيمة المعطاة للأرض أو أمّنا الأرض، تُظهر الشعوب الأصلية قدرتها على الحفاظ على الكثير من التنوع البيولوجي المتبقي على كوكب الأرض، بما في ذلك التنوع البيولوجي المرتبط بأنظمتها الغذائية والصحية الخاصة بها. وتؤدي هذه القدرة دورا أساسيا في الحفاظ على استقرار المناخ على كوكب الأرض، وبالتالي فهي لا تساعد الشعوب الأصلية فحسب، بل تساعد المجتمعات الأخرى أيضا، بما في ذلك بالحفاظ على استقرار الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الحيوية، التي تعتبر نسبة كبيرة منها معرضة بشدة لتقلبات المناخ. وبعبارة أخرى، تؤدي الشعوب الأصلية دورا أساسيا لا يعترف به في استقرار الاقتصاد الكلي العالمي.

23 - ومن منظور القدرات الإدارية التي تم تطويرها انطلاقا من الهيكل المالي الدولي، فإن القدرات الحقيقية للشعوب الأصلية غير مرئية أو غير متوافقة، وبالتالي فهي تعتبر جهات مستفيدة من الخدمات المستمدة من إدارة الوكلاء الآخرين أو جهات مستخدمة لها. ومن منظور قدرات ومعارف الشعوب الأصلية، فإن معايير وإجراءات هذه المؤسسات غالبا ما تؤدي إلى نتائج عكسية أو هي، على الأقل، إقصائية. ونتيجة لذلك، غالباً ما تتسبب المشاريع أو السياسات ذات الأغراض النبيلة من منظور خارجي في إلحاق أضرار تنظيمية أو ثقافية أو اجتماعية أو إقليمية على المدى القصير والمتوسط والطويل بالشعوب الأصلية التي من المفترض أن تعود عليها بالنفع.

باء - التركيز على نماذج التنمية الاستخراجية

24 - إن وضع التبعية الذي يتعين على العديد من الحكومات أن تتعامل من منطلقه مع نظام اقتصادي عالمي وهيكل مالي دولي تكون فيه محرومة هيكلياً ومهمشة سياسياً يعني أن الدول، ولا سيما الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، تتعرض لضغوط استثنائية للحفاظ على دورها كجهات مصدرة للمواد الخام الاستخراجية أو توسيع نطاقه، بسبب زيادة مخاطر عدم الاستقرار المالي[6].

(6) Jessica Dempsey and others, “Exporting Extinction: How the International Financial System Constrains Biodiverse Futures”, The Centre for Climate Justice, Climate and Community Project and Third World Network (May 2024).

25 - ويضع الهيكل المالي العالمي ضغوطًا على البلدان المنخفضة الدخل للحفاظ على شروط تجتذب الاستثمارات في القطاعات الاستخراجية، وتجذب العملات الأجنبية، وتمتثل لاشتراطات المؤسسات المالية الدولية بشأن كيفية إدارة الأزمات الاقتصادية المحتملة التي تتعرض لها هذه البلدان بشكل أكبر، نظرا لدورها في الاقتصاد العالمي. وتُنفذ المشاريع الاستخراجية، التي كثيرا ما تمولها مصارف متعددة الأطراف وصناديق استثمارية، في الغالب في أقاليم الشعوب الأصلية، مما يؤدي إلى نشوء نزاعات وانتهاكات للحقوق.

26 - ونتيجة لهذه الأنشطة، تواجه الشعوب الأصلية نزع ملكية الأراضي والتهجير القسري والتدهور البيئي. وعلاوة على ذلك، يؤدي الافتقار إلى التشاور والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة إلى تفاقم إقصاء الشعوب الأصلية وتهميشها، مما يحد من فرصها لتطوير اقتصاداتها المستدامة تمشيا مع حقها في تقرير المصير.

جيم - التركيز على سياسات التكيف الهيكلي

27 - لقد أدت سياسات التكيف الهيكلي والتقشف التي يروج لها صندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى إلى إضعاف الخدمات العامة الأساسية، ما أثر بشكل غير متناسب على الشعوب الأصلية وغيرها من المجموعات التي تعرضت تاريخياً للتمييز[7].

28 - وتعطي هذه السياسات الأولوية لرؤية استقرار الاقتصاد الكلي التي لا تسترشد بما فيه الكفاية باعتبارات حقوق الإنسان، وتتجاهل أوجه الضعف الخاصة بالشعوب الأصلية وتديم أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تحول بينها وبين وضع خطط حياتها وتوطيد آليات حكمها الذاتي[8].

29 - وتقلل سياسات التقشف من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم ومياه الشرب، ما يؤدي إلى تفاقم الفقر الذي تعاني منه الشعوب الأصلية. وتعزز هذه السياسات أيضا أوجه عدم المساواة الهيكلية، وتحرم بالتالي الشعوب الأصلية من فرص متكافئة للمشاركة في عمليات التنمية وتعزيز اقتصاداتها.

دال - التدفقات المالية غير الكافية وغير المناسبة

30 - للتمويل الدولي دور حاسم في تحقيق خطة عام 2030. غير أن الواقع مختلف. فوفقًا للتقديرات، تبلغ الفجوة التمويلية الإجمالية للبلدان النامية 4 تريليونات دولار سنويا[9].

31 - وإضافة إلى عدم كفاية الموارد، هناك مسألة عدم إعطاء الأولوية الكافية. ومن الأمثلة على ذلك نتائج الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: على الرغم من الحديث عن هدف طموح يتمثل في 1,3 تريليون دولار سنويا بحلول عام 2025 للبلدان النامية،

(7) Alexandros Kentikelenis and Thomas Stubbs, *A thousand cuts: social protection in the age of austerity* (Oxford University Press, 2019)؛ و Nona Tamale, "Adding Fuel to Fire: How IMF demands for austerity will drive up inequality worldwide" (Oxfam, 2021)؛ و Isabel Ortiz and Matthew Cummins, "Global austerity alert: looming budget cuts in 2021–25 and alternative pathways" (April 2021).

(8) Niko Lusiani and Sergio Chaparro, "Assessing Austerity: Monitoring the Human Rights Impacts of Fiscal Consolidation" (Center for Economic and Social Rights, 2018).

(9) United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads (New York, 2024).

فإن الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي هو 300 بليون دولار سنويا فقط بحلول عام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التمويل مجزأ للغاية، ما يجعل الوصول إليه معقدًا للغاية: ففي نهاية عام 2022، كان هناك 81 صندوقًا نشطًا للمناخ، 62 منها متعددة الأطراف، بينما كانت بقية الصناديق ثنائية وإقليمية ووطنية[10].

32 - وتشير التقديرات إلى أنه في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، تم توجيه 1 في المائة فقط من إجمالي التمويل المناخي إلى الشعوب الأصلية[11]. ومن ضمن إجمالي التمويل المخصص على مدى السنوات العشر الماضية لدعم حقوق الشعوب الأصلية في الحيازة وإدارة الغابات، لم يشمل بالفعل سوى 17 في المائة منظمة للشعوب الأصلية أو مجتمعات محلية أخرى، وهو ما يمثل 0,13 في المائة[12] فقط من مجموع المساعدات المخصصة لتغير المناخ[13]. ومما لا شك فيه أن ثمة نقصا في التمويل المباشر الموجه للشعوب الأصلية، فضلا عن أوجه قصور في تعقب مسار التمويل من خلال الوسطاء[14].

هاء - الضمانات غير الكافية

33 - على الرغم من أن بعض المؤسسات المالية اعتمدت ضمانات للتقليل إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية والبيئية، فإن هذه الضمانات لا تُنفذ دائماً بشكل فعال. فقد أبلغت الشعوب الأصلية عن حالات متكررة من عدم الامتثال وعدم كفاية آليات المساءلة.

34 - ويعكس غياب النهج المناسبة ثقافيا في هذه الضمانات الهوة بين المؤسسات المالية الدولية وواقع الشعوب الأصلية، مما يحد من قدرتها على تطوير اقتصاداتها وتعزيز مساهماتها في اقتصادات أكثر استدامة. وعلاوة على ذلك، فإن عدم الاهتمام بحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وتهيئة الظروف للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، إلى جانب حقوق أخرى، في مواجهة المصالح الخارجية، يطرح مخاطر كبيرة للمؤسسات المالية الدولية والمستثمرين الدوليين، بما في ذلك المخاطر المالية ومخاطر الإضرار بالسمعة.

35 - ووضعت بعض المؤسسات الدولية ضمانات تجمع أو تخلط بين حقوق الشعوب الأصلية وحقوق مجموعات أخرى، بدعوى تجنب التمييز أو تبني مواقف حكومات معينة لم تتحرك باتجاه الاعتراف بالشعوب الأصلية التي تعيش داخل حدودها. وهذه الممارسة تتعارض كليا مع القانون الدولي، وبعيدًا عن تعزيز الإدماج والمساواة والإنصاف، تؤيد العنصرية ضد الشعوب الأصلية في البلدان التي لا تزال تحظى فيها باعتراف محدود. وهذا النهج يتعارض مع أهداف المؤسسات الدولية، التي تكمن مهمتها في دعم إعمال حقوق الإنسان في جميع السياقات.

(10) Le Houérou, Phillipe, “Climate funds: time to clean up”, Work of the Chair in International Architecture of Development Finance, Working Paper 320 (2023).

(11) Rainforest Foundation Norway, “Falling short: donor funding for indigenous peoples and local communities to secure tenure rights and manage forests in tropical countries (2011–2020)”, 2021.

(12) Darcie, Sarah, “The right to self-determined funding for Indigenous Peoples and local communities”, Racing to a Better World (2023).

(13) في البيانات التي قدمها الباحث، يتم النظر في الشعوب الأصلية إلى جانب المجتمعات المحلية، ما يجعل من المستحيل معرفة نسبة التمويل الموجه للشعوب الأصلية تحديدًا على وجه اليقين، والتي ستكون نسبة مئوية أقل.

(14) E/C.19/2024/7.

36 - وعلى الرغم من التقدم المحرز في اعتماد المؤسسات المالية الدولية لمعايير الحوكمة الاجتماعية والبيئية، فإن حقوق الشعوب الأصلية لم تُدمج بعد بالكامل في تلك الأطر. ولن يتطلب تحقيق إدماج هذه الحقوق التزامات رسمية فحسب، بل أيضا تنفيذ آليات فعالة لضمان الرصد والمشاركة الكاملة والفعالة والمساءلة، مدعومة بالتمويل الكافي، تضمن احترام حقوقها وتلبي احتياجاتها الخاصة.

واو - نقص المعلومات عن الآثار

37 - يمثل عدم وجود معلومات شفافة وكافية عن آثار المشاريع التي تمولها المؤسسات المالية الدولية تحدياً كبيراً. فبدون بيانات موثوقة يمكن الوصول إليها، يصعب تقييم الأضرار التي لحقت بأراضي الشعوب الأصلية وسبل عيشها، مما يديم دورة الإقصاء والضعف.

38 - كما يحول نقص المعلومات دون إمكانية التعقب. وتشكل التدفقات المالية عائقا كبيرا أمام التنمية المستدامة التي تحترم حقوق الشعوب الأصلية عندما تمول أنشطة لها آثار اجتماعية وبيئية مدمرة على أراضي الشعوب الأصلية، مثل التعدين وقطع الأشجار غير القانوني، أو عندما تكون وسائل للتهرب الضريبي ومخططات لتجنب الضرائب تواصل من خلالها الشركات الكبرى ممارساتها الاستخراجية دون تحمل العبء الضريبي المرتبط بها[15].

رابعا - المناقشات في المحافل الدولية

ألف - المصارف الإنمائية العامة

39 - فيما يتعلق بإصلاح المصارف الإنمائية، تم الاعتراف بالحاجة إلى إدماج اعتبارات أكثر نجاعة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإن كانت التدابير المعتمدة لا تزال غير كافية لضمان التنفيذ الفعال للضمانات. والتنفيذ ضعيف للغاية أو منعدم فيما يتعلق بالاستثمارات التي تتم من خلال وسطاء[16]. ووضعت العديد من المصارف الإنمائية العامة سياسات أو ضمانات بشأن حقوق الشعوب الأصلية[17]. ومع ذلك، وكما وثقت منظمات الشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني، فإن المشاريع التي مولتها مصارف إنمائية عامة أسفرت عن انتهاكات لحقوق الإنسان، وتحديداً حقوق الشعوب الأصلية[18].

40 - وتستمر المصارف الإنمائية في الموافقة على المشاريع التي لا تضمن للشعوب الأصلية المتضررة التعبير عن مخاوفها بفعالية ودون خوف من الانتقام، أو التي لا تنص على آليات المشاركة الفعالة والوصول إلى سبل الانتصاف أو الحصول على التعويضات في حالة وقوع أضرار.

(15) Tax Justice Network, State of Tax Justice 2024.

(16) Coalition for Human Rights in Development, Demystifying Development Finance: How public development banks impact peoples and the planet (2023), p. 28.

(17) المرجع نفسه.

(18) انظر، على سبيل المثال، نظام الإنذار المبكر الذي وضعه مشروع المساءلة الدولي: https://ews.rightsindevelopment.org/.

41 - وإضافة إلى السياسات المؤسسية المتعلقة بالشعوب الأصلية، ومعايير العناية الواجبة، والضمانات الفعالة، ينبغي للمصارف الإنمائية الإسراع بإنشاء صناديق تهدف إلى توجيه التمويل المباشر للشعوب الأصلية، مع تخصيص نسب مئوية دنيا إلزامية من مخصصات حوافظها.

باء - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

42 - خلال المناقشات بشأن إصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تم تسليط الضوء على أثر سياسات الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي على المجموعات التي تعرضت تاريخياً للتمييز، بما فيها الشعوب الأصلية، لكن نادراً ما تضمنت تلك المناقشات وجهات نظر محددة بشأن احتياجاتها.

43 - وتكاد تنعدم عمليا منتديات لمشاركة الشعوب الأصلية في المناقشات المتعلقة بإصلاح مؤسسات بريتون وودز التي أنشئت قبل 80 عاما. وعلى غرار السابقة المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين[19]، يمكن لصندوق النقد الدولي إصدار توجيه بشأن إدماج حقوق الشعوب الأصلية في عملياته. وينبغي له أن يمتنع عن التوصية بتقليصات مالية في برامجه للإقراض أو الرصد أو المساعدة التقنية إلى أن يجري تقييمات مسبقة للأثر على حقوق الشعوب الأصلية[20]. ويمكن لصندوق النقد الدولي أن يواصل دعم الحدود الدنيا للإنفاق الاجتماعي، مع تكييفها لتعزيز التقدم الفعلي في إعمال حقوق الشعوب الأصلية، وتوسيع نطاق المشاورات التي تجرى داخل البلدان مع الشعوب الأصلية، بما في ذلك المشاورات الإلزامية لإعداد التقارير التي يصدرها عن حالة كل بلد بموجب المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

44 - وفيما يتعلق بالبنك الدولي، يعد التوسع الأخير في مهمته للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على كوكب صالح للعيش فرصة للاعتراف بالمساهمة التي تقدمها الشعوب الأصلية في استدامة الكوكب وإدماج أصواتها ووجهات نظرها في تطوير وظائف البنك. وقد تبنى البنك الدولي التزاماً بدعم "قدرة السكان على الصمود" ضمن مجال النتائج 5 من بطاقة الأداء الخاصة به ووضع إطار قدرة الشعوب الأصلية على الصمود للاسترشاد به في السياسات والبرامج القطاعية التي يمكن أن تعزز أو تقوض بشكل مباشر أو غير مباشر محركات وعوامل تمكين هذه القدرة على الصمود[21].

45 - وقد أدمج البنك الدولي الاعتبارات المتعلقة بالشعوب الأصلية من خلال التوجيه التشغيلي 4-20[22] والإطار البيئي والاجتماعي، الذي يتضمن معياراً محدداً يهدف إلى تعزيز فرص الشعوب الأصلية للمشاركة في المشاريع والاستفادة منها، في ظل احترام حقوقها[23].

(19) International Monetary Fund, "Interim guidance note on mainstreaming gender at IMF" (2023).

(20) A/HRC/40/57.

(21) World Bank, Indigenous Peoples' Resilience Framework, Executive Summary (Washington, D.C., 8 August 2024).

(22) World Bank, Implementation of Operational Directive 4.20 on Indigenous Populations: independent desk review, report No. 25332 (Washington, D.C., 2003)؛ و World Bank, OP 4.10 on Indigenous Peoples, 2005 (revised in April 2013).

(23) World Bank, Environmental and Social Framework for Investment Project Financing Operations, Environmental and Social Standard 7, Indigenous Peoples/Sub-Saharan African Historically Underserved Traditional Local Communities, Guidance Note for Borrowers.

46 - ومع ذلك، وثقت منظمات المجتمع المدني وجهات أخرى العديد من الانتهاكات للضمانات في المشاريع التي يمولها البنك الدولي، بما في ذلك بعض المشاريع التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية[24]. وتبرز هذه الانتهاكات الهوة بين السياسة والممارسة، وتؤكد الحاجة إلى آليات إنفاذ أقوى، وقدر أكبر من الشفافية وأنظمة فعالة حقًا للانتصاف. وفي المستقبل، يتمثل التحدي الذي يواجه البنك الدولي في زيادة مواءمة مشاريعه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، الأمر الذي لن يتطلب تحسينات في السياسات فحسب، بل أيضاً تحولاً ثقافياً نحو التعاون الحقيقي والمساءلة في تنفيذ المشاريع.

47 - كما ينبغي للبنك الدولي أن ينظر في توسيع نطاق تغطية مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات ليشمل جميع البلدان التي تشارك فيها الشعوب الأصلية في رعاية التنوع البيولوجي وحمايته.

جيم - تمويل التنمية

48 - فيما يتعلق بتمويل التنمية، تركز المناقشات على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، مع تزايد الضغط لإدماج مقاييس إنصاف تفيد الشعوب الأصلية.

49 - ويجب أن تكون الشعوب الأصلية قادرة على المشاركة بفعالية أكبر في القرارات المتعلقة بتمويل التنمية، لا سيما في ضوء الفرص التي يتيحها المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي سيُعقد في إشبيلية بإسبانيا في عام 2025. وتشدد ورقة العناصر التي صيغت في إطار التحضير للمؤتمر على الإدماج، مما يتيح للشعوب الأصلية فرصة المشاركة في النقاش بشأن إصلاح النظام المالي[25]. وإضافة إلى ذلك، سلّمت الدول في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بأن المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية يمكن أن تدعم الرفاه وسبل العيش المستدامة[26]. وبناءً على ذلك، ينبغي إدماج معارفها وممارساتها التقليدية في المناقشات بشأن تمويل التنمية المستدامة، لضمان أن تعكس السياسات حقوقها وأولوياتها.

50 - ومن خلال التركيز على تعبئة التمويل العام من أجل التنمية المستدامة، يمكن للشعوب الأصلية أن تدعو إلى آليات تسمح لها بالوصول إلى التمويل مباشرة. ويشمل ذلك الضغط من أجل إجراء إصلاحات في المؤسسات المالية الدولية، بحيث تعترف بهياكل حوكمة الشعوب الأصلية في تخصيص الأموال، ربما من خلال أدوات مالية جديدة أو معدلة مصممة خصيصا للمشاريع التي تقودها الشعوب الأصلية.

51 - وتتماشى الدعوة إلى هيكل مالي أكثر إنصافًا الواردة في ورقة العناصر مع اعتراف الدول بحق الشعوب الأصلية في الحفاظ على تراثها الثقافي ومعارفها التقليدية وتعبيراتها الثقافية التقليدية وفي السيطرة عليها وحمايتها وتطويرها، وكذلك مع دعوة الشعوب الأصلية إلى نظم تحترم حقوقها، لا سيما حقوقها في الأراضي والأقاليم والموارد[27]. ويمكن للشعوب الأصلية أن تضغط من أجل إجراء إصلاحات لضمان

(24) Coalition for Human Rights in Development, Wearing Blinders: How Development Banks are Ignoring Reprisal Risks (2022)؛ و Salcito, K., "'Missing Peoples' at IFC: IFC's limited application of Performance Standard 7 on Indigenous Peoples is missing dozens if not hundreds of communities" (NomaGaia, May 2021).

(25) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "ورقة عناصر للوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية".

(26) قرار الجمعية العامة 313/69، الفقرة 117.

(27) المرجع نفسه.

دعم الآليات المالية لحقوق الشعوب الأصلية المنصوص عليها في القانون الدولي، مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

52 - وبالنظر إلى المناقشات المحيطة بالقدرة على تحمل الديون والحاجة إلى استراتيجيات تمويل جديدة لدعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكن للشعوب الأصلية التأثير على كيفية هيكلة تخفيف عبء الديون والسياسات المالية لضمان عدم تقويضها لاستدامة مجتمعاتها أو سلامتها الثقافية.

53 - وفيما يتعلق بالمناقشات الضريبية، يمكن للشعوب الأصلية دعم التفاوض على اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي كوسيلة لجعل التعاون الدولي بشأن هذه القضايا أكثر شمولاً وفعالية. وينبغي أن يكون حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير مبدأً محوريا في هذه الاتفاقية، لضمان سماع أصوات الشعوب الأصلية فيما يتعلق بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية وتوزيع الحقوق الضريبية على الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود في قطاعات مثل المعادن الحرجة وأرصدة الكربون، حيث تجري أنشطة خاضعة للضريبة في أراضيها.

54 - ومع استكشاف ابتكارات مثل التمويل المختلط والسندات المرتبطة بالاستدامة، يمكن للشعوب الأصلية المساهمة في تصميم هذه الأدوات لضمان استفادتها من الاستثمارات في مجالات مثل الحفظ والصحة والتعليم والبنية التحتية أو إدارتها مباشرة، بما يتماشى مع رؤيتها للعالم.

55 - وتبرز ورقة العناصر الحاجة إلى بناء القدرات. ويمكن للشعوب الأصلية المشاركة في مبادرات تهدف إلى تطوير قدرتها على التفاعل مع النظم المالية المعقدة، بما يضمن قدرتها على إدارة فرص التمويل الجديدة واستخدامها بفعالية.

دال - اتفاقيات ريو

56 - أحرزت الشعوب الأصلية تقدماً كبيراً في كسب الاعتراف بدورها كجهات حارسة للبيئة، في مختلف مؤتمرات الأطراف المعنية بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر. غير أنها تواجه تحديات في تجسيد تلك الإنجازات في إجراءات محددة وملزمة.

57 - وفي اتفاقيات ريو ومؤتمرات الأطراف فيها، كان هناك اعتراف متزايد بأهمية ضمان حيازة الأراضي والحقوق في الأراضي كعنصرين أساسيين لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور التربة. ويتيح هذا الاعتراف للشعوب الأصلية الفرصة لتشجيع إصلاحات للنظام المالي تعطي الأولوية لضمان حيازة الأراضي، بما يضمن دعم الآليات المالية لحقوقها وإشرافها على أراضيها.

58 - وأفضى الاجتماع السادس عشر للدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى إنشاء هيئة فرعية دائمة جديدة في إطار الاتفاقية لضمان اضطلاع الشعوب الأصلية بدور رسمي في القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي. وتتمثل ولاية الهيئة في إدماج معارف وممارسات الشعوب الأصلية في استراتيجيات الحفظ العالمية، مما يزيد من فرص التأثير في تخصيص الموارد لصالح حفظ التنوع البيولوجي.

59 - وبموجب الاتفاق المتعلق بمعلومات التسلسل الرقمي الذي تم التوصل إليه في الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، يجب تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، لا سيما مع الشعوب الأصلية. ويمكن أن يفضي ذلك إلى نشوء نماذج مالية جديدة تحصل في ظلها الشعوب

الأصلية على حصة من المنافع الناشئة عن الموارد الجينية لأراضيها، وبالتالي ربط جهود الحفظ مباشرة بالمنافع الاقتصادية.

60 - ويمثل الاعتراف بمشاركة الشعوب الأصلية في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لحظة حاسمة لزيادة تأثير الشعوب الأصلية في الهيكل المالي الدولي. ومن المأمول أن يأخذ ذلك شكل منبر منظم لإسماع أصوات الشعوب الأصلية وإدماجها في عمليات صنع القرار في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، لا سيما في المجالات المتعلقة بتدهور الأراضي والجفاف والإدارة المستدامة للأراضي.

61 - وفي الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اتُخذت خطوة حاسمة نحو إعلاء أصوات الشعوب الأصلية في العمل المناخي من خلال اعتماد إعلان باكو وتجديد ولاية الفريق العامل التيسيري لمنبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. ويركز إعلان باكو على ثلاثة مجالات رئيسية هي: تعزيز تبادل المعارف، وبناء القدرات في مجال المشاركة، ودمج القيم والنظم المعرفية المتنوعة في السياسات والإجراءات المناخية.

62 - وفي الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ستواجه الشعوب الأصلية تحدي التأثير في المناقشات المتعلقة بإصلاح الهيكل المالي الدولي. وقد أكدت نتائج الدورة السابقة، لا سيما تلك المتعلقة بالتمويل المناخي والتكيف مع تغير المناخ، على الحاجة إلى آليات مالية مباشرة وأكثر إنصافا لدعم الإجراءات المناخية التي تقودها الشعوب الأصلية. وبما أن الدورة الثلاثين ستعقد في البرازيل وستركز على منطقة الأمازون، فمن المنطقي أن تكون مشاركة الشعوب الأصلية ذات أولوية، نظرا لإشرافها على مناطق غابوية شاسعة ذات أهمية حاسمة للتخفيف من آثار تغير المناخ وكفالة التنوع البيولوجي.

خامسا - فرصة للحوار بين الثقافات في إطار إصلاح الهيكل المالي الدولي

63 - لا ينبغي الخلط بين حاجة الشعوب الأصلية إلى المشاركة في إصلاح الهيكل المالي الدولي والبحث عن زيادة التمويل والتمويل المباشر أو الحاجة إليهما ولا حصر تلك الحاجة في ذلك. ويجب أن تستند إلى القدرة على الإسهام بمنظور قيمي يتجاوز القيمة المالية، بهدف ضمان الاعتراف بالطبيعة والموارد الحيوية ومعارف الشعوب الأصلية باعتبارها عناصر تنطوي على قيمة في حد ذاتها، ولا ينبغي مقارنتها بسعر نقدي أو اختزالها في ذلك السعر.

64 - إن مشاركة الشعوب الأصلية، من خلال إدماج وجهات نظرها، تنطوي على إمكانية تحويل نموذج القيمة في النظرية الاقتصادية. وإن المساهمة الهائلة التي تقدمها الشعوب الأصلية في التصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدمير النظم الإيكولوجية والتلوث يجب أن تجعلها جهات حليفة رئيسية في إعادة تصميم الهيكل المالي وجهات مستفيدة يجب أن تحظى بالأولوية في فرص التمويل.

65 - وحقوق الشعوب الأصلية مكرسة في صكوك دولية مختلفة، منها (أ) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي يعترف بحقوقها في تقرير المصير والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة والحفاظ على نظمها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها؛ (ب) واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169، التي تنص على حقوق ملزمة فيما يتعلق باستشارتها ومشاركتها في صنع القرارات التي تؤثر على أراضيها ومواردها، والتي تعزز قدرتها على تنمية اقتصاداتها في أقاليمها.

66 - والهيكل المالي الدولي هو نتاج عملية تاريخية من بناء مؤسسات ووضع قواعد نابعة من قرارات مدروسة اتخذتها الدول كأعضاء في مؤسسات متعددة الأطراف أو كجزء من مفاوضات دولية. ولذلك فإن الدول ملزمة باحترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب الصكوك الدولية التي صدّقت عليها، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، في جميع الإجراءات التي تتخذها فيما يتعلق بالهيكل المالي الدولي، بما في ذلك في مناقشاتها بشأن إعادة تصميمه وإصلاحه، وفي مشاركتها في الهيئات المتعددة الأطراف وفي اعتماد السياسات على الصعيد المحلي. وترد التزامات التعاون الدولي، التي ينبغي أن توجه إجراءات الدول فيما يتعلق بالهيكل المالي الدولي، في الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان[28].

67 - وتكتسب المادة 4 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أهمية خاصة لغرض تحليل أثر الهيكل المالي الدولي. فهي تنص على أن "للشعوب الأصلية، في ممارسة حقها في تقرير المصير، الحق في الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي في المسائل المتصلة بشؤونها الداخلية والمحلية، وكذلك في سبل ووسائل تمويل مهام الحكم الذاتي التي تضطلع بها". ويجب على الهيكل المالي الدولي أن يدمج بشكل أكثر فعالية حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير والاعتراف بها كسلطات في أقاليمها، وينبغي أن يضمن تعبئة الوسائل اللازمة للشعوب الأصلية لتمويل هياكل حكمها الذاتي وأداء وظائفها.

68 - وتوفر الالتزامات المتعلقة بالاحترام والحماية والضمانات التي تقع على عاتق الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان إطارا مفاهيميا مهما لفهم الحد الأدنى من المتطلبات التي ينبغي كفالتها بموجب الهيكل المالي الدولي فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية.

69 - ويعني الالتزام باحترام وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية أن الموارد التي تحشدها المؤسسات المالية الدولية، وكذلك استراتيجيات تعبئة الموارد المعتمدة، يجب ألا تستخدم لتمويل أنشطة تنتهك حقوق الشعوب الأصلية أو تعرضها للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المؤسسات المالية الدولية إنشاء آليات فعالة للانتصاف في حالة انتهاك تلك الحقوق. ولمنع مثل هذه الانتهاكات، يجب على المؤسسات المالية الدولية اعتماد سياسات داخلية تهدف إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الشعوب الأصلية في جميع أنشطتها.

70 - وكجزء من الالتزام بحماية الشعوب الأصلية، يجب أن يحمي الهيكل المالي الدولي ككل، وكذلك الإجراءات التي تتخذها الدول في إطاره، الشعوب الأصلية من انتهاكات حقوقها من قبل أطراف ثالثة. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على المؤسسات المالية الدولية أن تعتمد ضمانات ومعايير وتدابير مناسبة أخرى لضمان الحماية الفعالة من انتهاكات حقوق الشعوب الأصلية من قبل الجهات الفاعلة العاملة في إطار المشاريع التي تمولها أو تروج لها. ويجب عليها أيضا إتاحة وصول ضحايا هذه الانتهاكات إلى سبل انتصاف فعالة. ويستتبع الالتزام بالحماية اعتماد أطر للعناية الواجبة لتحديد الانتهاكات المحتملة لحقوق الشعوب الأصلية ومنعها والتخفيف من حدتها.

71 - كما يجب أن يكون هناك تركيز على تعبئة الموارد لتيسير وتعزيز الحق في تقرير المصير كجانب متميز للشعوب الأصلية في مقابل أصحاب الحقوق الآخرين. وعلى الرغم من وجود آليات دولية تتضمن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في جوهرها، فإن هناك حاجة أيضا إلى التركيز على حق الشعوب الأصلية

(28) انظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3)، المادة 28) (بشأن الحق في نظام دولي عادل)؛ وميثاق الأمم المتحدة (المادتان 55 و 56)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 2)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتان 2-1 و 23).

في تقرير المصير لتمكينها من صياغة وبلورة مبادراتها الخاصة وبناء قدراتها إذا احتاجت إلى إعمال حقها في الموافقة في مواجهة مصالح خارجية تتعلق بأراضيها.

72 - ويجب أن تكون الأولوية لإزالة الحواجز التي تحول دون توجيه الموارد إلى الشعوب الأصلية بكميات كافية وفي ظل ظروف ملائمة. ويجب أن يكون تقرير المصير هو الهدف الأساسي لأي فرصة تمويل للشعوب الأصلية. فمن خلال ضمان دعم حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وصونه، سيتسنى معالجة أزمة المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والتصحر بشكل أفضل، وسيتم تعزيز دور الشعوب الأصلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[29].

73 - وبالإضافة إلى المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان[30]، يشمل الإطار القانوني الدولي الضمانات الاجتماعية والبيئية التي اعتمدتها المؤسسات المالية، مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال فهم تلك الضمانات على أنها بديل عن التزامات الجهات الفاعلة في الهيكل المالي بموجب المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل أعم.

74 - وعلاوة على ذلك، كان تنفيذ تلك الضمانات غير متسق، وفي كثير من الحالات، غير كافٍ لحماية حقوق الشعوب الأصلية أو تعزيز تطوير خطط حياتها وآليات حكمها الذاتي. وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات والصناديق المالية وضعت سياسات ومعايير بشأن حقوق الشعوب الأصلية، فإن الأطر والمعايير وأفضل الممارسات الحالية لا توفر فهما للتعرض للمخاطر المالية المتعلقة بانتهاكات حقوق الشعوب الأصلية، أو للآثار السلبية الفعلية والمحتملة على حقوقها[31].

75 - وينبغي أن يتجاوز نهج العمل الواجب اعتماده النهج العلاجي وأن يعطي الأولوية للشعوب الأصلية كأصحاب حقوق وجهات فاعلة رئيسية في إطار الهيكل المالي الدولي، بما يمكّنها من أن تكون هي من يصنع تنميتها الخاصة بها وفقًا لحقها في تقرير المصير. وينطوي ذلك على الاعتراف بها كجهات شريكة استراتيجية وليس كعامل خطر يجب إدارته في إطار المشاريع المالية التي تكون الجهات الفاعلة الأخرى هي المستفيدة منها، وإنشاء آليات حوكمة شاملة تحترم حقوقها ومعارف أسلافها. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى ضمان التدفقات المالية المباشرة ووضع سياسات تقدر قدرة الشعوب الأصلية على قيادة حلول الاستدامة، بما يمكنها من تعزيز اقتصاداتها وقدرتها على الصمود في مواجهة التحديات المناخية والاجتماعية.

76 - وينطوي الاعتراف بالشعوب الأصلية على: التحول من نموذج الدولة المركزية إلى نموذج يدعمها كقيادات؛ وتعديل فئات الاستثمار لتوجيه المزيد من الأموال مباشرةً إلى أقاليمها، عن طريق ربط الأهداف الاقتصادية بالحقوق الإقليمية والاجتماعية؛ ودعم مؤشرات الأثر التي صممتها الشعوب الأصلية نفسها لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي والثقافي والبيئي؛ وإصلاح حوكمة المشاريع من خلال

(29) E/C.19/2024/7، الفقرة 28.

(30) مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف".

(31) Gualinga, Emil Sirén, "The Rights of Indigenous Peoples: The Missing Piece in ESG and Sustainable Finance" (2022).

نماذج الإدارة المشتركة والوصول المباشر إلى التمويل بإجراءات تتناسب مع احتياجاتها؛ والتأكيد على أهمية إقامة حوارات فعالة لبناء الثقة المتبادلة بين المؤسسات المالية والشعوب الأصلية[32].

77 - وتواجه الشعوب الأصلية عوائق كبيرة في الوصول إلى المحافل الدولية لصنع القرار، وذلك بسبب نقص الموارد المالية والتمثيل الفني والدعم اللوجستي، إضافة إلى تعقد الإجراءات ونقص المعلومات التي يمكن الوصول إليها. ويعيق التنوع الثقافي والجغرافي واللغوي للشعوب الأصلية قدرتها على التعبير عن مطالبها المشتركة في المحافل الدولية. ومع ذلك، فإن هذا التنوع يمثل أيضا موطن قوة يمكن الاستفادة منه من خلال استراتيجيات التنسيق والتعاون. ويمكن توجيه مساهمة المناطق الاجتماعية الثقافية السبع للشعوب الأصلية المعترف بها من جانب الأمم المتحدة في إصلاح الهيكل المالي الدولي من خلال آليات قوية للمشاركة والحوار مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة.

78 - وهناك حاجة إلى تجاوز التمويل القائم على أسواق الكربون. وترتبط العديد من مخصصات الميزانية لدعم الشعوب الأصلية علاقتها بالتنوع البيولوجي أو التدابير الأخرى المتعلقة بالكربون بمعايير خارجية وتستبعد الحقوق الأخرى أو منظورات التنمية الخاصة بها. ويسهم هذا الاتجاه في تجزئة العمليات التنظيمية للشعوب الأصلية ويعزز مشاركة أطراف ثالثة، تستند قوتها التفاوضية إلى السيطرة على المعلومات المتعلقة بمجتمعات الشعوب الأصلية وأصحاب الأعمال المهتمين.

79 - وهناك حاجة ملحة لتعزيز إمكانية التعقب والمساءلة. ويجب التغلب على عدم وجود آليات فعالة للمساءلة وضعف الأطر التنظيمية الوطنية في تحديد القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الشعوب الأصلية على المستوى الوطني من خلال إنشاء أو تعزيز أدوات التعقب القائمة عن طريق إدراج متغيرات بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

سادسا - التوصيات

80 - منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية منبر أساسي لإسماع أصوات الشعوب الأصلية. وعلى هذا النحو، لديه القدرة على تقديم المشورة للمؤسسات المالية الدولية التي تعترف به كجزء من النظام الدولي وتأخذ توصياته في الاعتبار.

81 - وينبغي للمؤسسات التي تشكل الهيكل المالي الدولي أن تتيح مشاركة وفد من المنتدى الدائم في أي مناقشات بشأن الإصلاحات، بغية تزويد المؤسسات بالمشورة المتخصصة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

82 - وينبغي للمؤسسات التي تشكل الهيكل المالي الدولي أن تتيح مشاركة وفد يمثل الشعوب الأصلية، ويمكنه أن يقدم وجهات نظر حول تجاربها وحقوقها، في المناقشات بشأن الإصلاحات. وينبغي أن تشمل هذه المشاركة إشراك الشعوب الأصلية في حوكمة الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك إنشاء آليات خاصة للحوار المستمر مع الشعوب الأصلية.

(32) Avaaz, "Indigenous Peoples and global finance: five key reforms to enable sustainability solutions and advance justice"، موجز وقائع المناسبة الجانبية الرسمية التي نظمت في مقر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال مؤتمر القمة المعني بوضع ميثاق مالي عالمي جديد (باريس، حزيران/يونيه 2023).

83 - وينبغي للمصارف الإنمائية العامة أن تنشئ فريق عمل تشارك فيه الشعوب الأصلية، والآليات الخاصة التابعة للأمم المتحدة التي لها ولاية تتعلق بحقوق الشعوب الأصلية وغيرها من الكيانات المتخصصة في حقوق الشعوب الأصلية، بهدف مواءمة سياساتها ومبادئها التوجيهية مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

84 - وينبغي للمؤسسات المالية الدولية إنشاء منتدى للتفاعل والتنسيق بشأن سياساتها المتعلقة بالشعوب الأصلية، مع التركيز على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

85 - وفي إطار جهودها المشتركة، ينبغي لتلك المؤسسات تسريع وتيرة التقدم نحو وضع أهداف مشتركة فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، ينبغي أن تشمل على الأقل: (أ) آليات التمويل المباشر مع أهداف تخصيص تدريجية، وضمان الدعم التقني وتقاسم القدرات كجزء من تنفيذ المشاريع؛ (ب) وتعزيز الضمانات، تمشيا مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169، ويجب أن تكون مناسبة ثقافيا وأن تشمل آليات رصد ومساءلة شاملة وشفافة؛ (ج) وتعزيز الشفافية والمساءلة، بما في ذلك المشاركة المباشرة للشعوب الأصلية؛ (د) وتعزيز الشراكات الاستراتيجية بين الشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية؛ (هـ) وتنفيذ برامج تدريبية محددة لقيادات الشعوب الأصلية بشأن الأطر القانونية الدولية وآليات العدالة وعمليات الدعوة.

86 - وينبغي أن تنشئ المصارف الإنمائية العامة منبراً للتنسيق تشارك فيه الشعوب الأصلية والآليات الخاصة التابعة للأمم المتحدة التي لها ولاية تتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. وسيعمل المنبر على مواءمة السياسات والمبادئ التوجيهية مع الصكوك الدولية لحماية حقوق الشعوب الأصلية.

87 - وينبغي أن تضع منظمات الشعوب الأصلية أطرا محددة وتفاضلية تتناول نطاق المشاركة في الهيكل المالي والحاجة إلى الحصول على المزيد من التمويل والتمويل المباشر للشعوب الأصلية. وعلى أي حال، يجب أن تكون المشاركة والحجج المقدمة مرتبطة حصرا بالحقوق المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وإضافة إلى ذلك، يجب تحديد الاختلافات الملموسة بين منابر الإدارة والدعوة الدولية وأقاليم الشعوب الأصلية المحددة في المناطق الاجتماعية الثقافية السبع ووسائل التفاعل بينها.